شركة مطاحن شمال القاهرة

قطاع الشئون المالية

الرد على تقرير السيد /مراقب الحسابات

عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠

ملاحظة الجهاز (١)	بلغ صافى أرباح الشركة (بعد الضريبة) فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٨,٩٠٦ مليون جنيه مقابل نحو ١,٤٦٦ مليون جنيه عن العام السابق بزياده قدرها نحو ١٧,٤٤ مليون جنيه وبزياده قدرها نحو ١٤,٧٧١ مليون جنيه عن المستهدف البالغ ٤,١٣٥ مليون جنيه وقد تلاحظ الاتي : • ترجع زيادة الأيرادات خلال العام مقارنة بالفترة المثيلة إلى زيادة عائد الطحن والكميات المطحونة..إلخ. • عدم تحقيق المستهدف طحنه (نشاطى ٨٢٪ ,٧٢٪) حيث بلغ المستهدف طحنه كمية ٤٤٠,٤٥٩ ألف طن فى حين بلغ المطحون الفعلى كمية ٤٢٥,٩١٩ ألف طن بنقص قدره كمية ١٤,٥٤ألف طن الامر الذى ادى الى ضياع عائد علي الشركه بنحو٣,٤٤٨ مليون جنيه وعدم تحقيق صافى الربح المستهدف لنشاط الطحن والبالغ نحو(٥,٠٢٨ مليون جنيه) حيث بلغت خسائرنشاط الطحن ٢٠,٨٨٩ مليون جنيه • كثرة أعطال معظم المطاحن خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ حيث بلغ إجمالي أيام الاعطال خلال الفترة ١١٧٥٢ يوم (بدون ساعات توقف التصفيه) • ساهمت الإيرادات العرضية (غير الناتجة عن أنشطة الشركة الرئيسية) البالغه نحو ٢٩,٦٧١ مليون جنيه بنسبة ١٥٤,٢٪ من الربح المحقق قبل الضريبة البالغ ١٩,٢٤١ مليون جنيه . يتعين بحث أسباب خسائر بعض الانشطة والعمل على معالجتها ووضع الخطط التسويقية المناسبة لتنشيط مبيعات النخالة الخشنة للشركة لما لها من عظيم الاثر على نتائج اعمال الشركة .
رد الشركة	- يرجع عدم تحقيق المستهدف طحنه الى إنخفاض حصص القمح للمطاحن عن طريق لجنة البرامج مما أدى إلى أنخفاض القدرة الإنتاجية وتم مخاطبة الجهات المعنية لزيادة النطاق الجغرافى للشركة وقد حد من انخفاض الطحن عن المستهدف بالنسبة لل٨٢٪ زيادة الكمية من يناير ٢٠٢١ بنحو ٩ الاف طن شهريا وبالنسبة لل٧٢٪ فيرجع الى المنافسة الشديدة فى سوق الدقيق ٧٢٪ . - بالنسبة للاعطال فمعظمها للتكدس والصيانة . والشركة تعمل جاهدة على إستغلال الطاقات المتاحة الإستغلال الأمثل بالشحن للشركات الشقيقة من الدقيق ٨٢٪ وإستغلال الأماكن الغير مستغلة بالتأجير لزيادة الإيرادات وتعظيم الربحية .
ملاحظة الجهاز (٢)	تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ البالغة نحو ١٨٢,١٨٤ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ نحو٢٩٧,١٦٢ مليون جنيه ومطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشر افنا الاختباري فى حدود الأمكانيات المتاحة (وفي ضوء القيود المفروضة بسبب فيروس كوفيد ١٩ المعروف بكورونا) . استمراروجود قصورفي أعمال لجنه جرد الاصول الثابته في اداء المهام الخاصه بها وحيث تلاحظ عند مطابقه محاضر الجرد علي السجلات وعدم قيام لجان الجرد باثبات بعض الاصناف (سقطت سهوا

	وفقا لمحاضر اثبات الحاله المعده بمعرفه مديروا المطاحن) ولم تقم اللجنه بجردها وذلك بمطاحن (المروه والحباك مصنع المكرونه) . يتعين بحث ما سبق ، و اتخاذ اللازم والإفادة .
رد الشركة	تم التنبيه بمراعاة الدقة وعدم السهو مستقبلا.
ملاحظة الجهاز (٤)	عدم ورود العديد من الشهادات السلبيه للعديد من الوحدات ومنها مطحن الهدي ،ومصنع المكرونه ومستودعات بنها ،دمنهور،والشون المركزيه يتعين سرعة الحصول علي هذه الشهادات واجراء المطابقات الواجبه . ورود شهادة سلبية لمطحن مسعد (اراضى) باسم المالك القديم (الياس سليم ،فؤاد سليم ، نيقولا سليم) وكذا الشهادة الخاصة بمحلات الخانكة باسم مستشفى الامراض العقلية . يتعين تعديل الشهادة السلبية المثبت بها الملاك السابقين للاراضى .
رد الشركة	يرجع ذلك لعدم نقل الملكية حيث آلت للشركة بالتأميم ومازالت بأسم أصحابها الأصليين وسوف يتم التنبيه باللازم .
ملاحظة الجهاز (٥)	لا زال لم يتبين لنا الموقف القانونى و الأثار المالية الناتجة عن المساحة المستقطعة من أرض شونة العاشر من رمضان (والمسجلة بأسم الشركة والمقدر مساحتها بنحو ٢١ ألف م٢ والتى تم أستقطاعها من الشركة منذ ٢٠١٥/١٢ لأنشاء صوامع بالعاشر ضمن المنحة الأمارتية الممنوحة للدولة) علي الرغم من صدور قرار الجمعيه العامة للشركة القابضه للصوامع والتخزين في ٢٠٢٠/٤/٢١ بضم تلك الصومعه للشركه القابضه ولم يتم حتى تاريخه تحديد الموقف النهائى لها ، رغم دخولها حيز التشغيل لتخزين قمح محلى بداية من موسم ٢٠١٧ وحتى موسم ٢٠٢١ بكمية ٢٩٢٥٢٨ طن حققت عنها ايراد بنحو ٣٨,٨١٩ مليون جنيه ، وكميه ٢٦٨٢١ طن خلال موسم ٢٠٢٢ حققت عنها ايراد بنحو ٥,٨٢٩ مليون جنيه مقابل تحملها لمصروفات بلغت نحو ٥,٠٦٩ جنيه كما صدر القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة للعمل على توفيق الأوضاع بين الجهات المختلفة وقد ورد خطاب من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٥ بالمو افقة على تضمين التكلفة الإستثمارية للصومعة ضمن أصول الهيئة العامة للسلع التموينية على أن ينعكس الآثر المالى كحق إنتفاع للشركة القابضة للصوامع والتخزين . • في ٢٠٢٠/٢/٨ ورد كتاب الهيئه بشأن مو افقه مجلس الوزراء علي مقترح مبادله ارض الصومعه المملوكه للشركه بارض بديله ..... الخ . • وبالمتابعه تبين مخاطبه شركه المطاحن للشركه القابضه للصوامع في ٢٠٢٠/٥/٩ بما يفيد ورود كتاب هيئه السلع في ٢٠١٩/٣/٥ بشأن ايلوله ٢٥ صومعه للهيئه وارفق بالكتاب مشروع عقد انتفاع للاراضي المقام عليها تلك الصوامع وتم دراسته بمعرفه الشركه و انتهت الدراسه الي عدم المو افقه علي بعض البنود ورفض التوقيع علي العقد وتم مخاطبه الشركه القابضه بذلك و اتفاق مسئولي الشركه علي قيام الهيئه بسداد كامل قيمه الارض نقدا بالقيمه العادله بعد الرجوع للجهات الحكوميه المختصه وتم عقد عده اجتماعات بالهيئه لبحث البدائل المختلفه لنقل الملكيه . • في ٢٠٢٠/٢/٢٣ تم عرض الموضوع علي مجلس اداره الشركه والذي و افق علي تحديد الارض البديله في احدي مدينتي بدر او العبور علي ان يكون النشاط المزمع اقامته (سكني –تجاري) ومخاطبه الهيئه في هذا الشأن . • في ٢٠٢٠/٤/٣٠ ورد كتاب الهيئه يفيد بان تحديد المدن المطلوبه لابد ان يكون لذات النشاط . • وفي ضوء القرار الصادر بدمج نشاط التخزين علي مستوي الجمهوريه في كيان واحد فانه لايمكن للشركه انفاق

	اي استثمارات في نشاط التخزين ولايمكن ان تكون الارض البديله بذات النشاط . • ويتصل بذلك مخاطبه الشركه للمشرف علي مكتب وزير الاسكان والمجتمعات العمر انيه الجديده في ٢٠٢١/٥/٤ بشأن تحديد سعر متر الارض بمايفيد عدم الاعتداد بسعر المتر المحدد من قبل الهيئه (٩٥٠ جنيه للمتر) حيث انها جهه غير محايده لكونها احد اطراف الموضوع وتم طلب الاعتداد بالقيمه المحدده من اللجنه العليا لتثمين اراضي الدوله (جهه محايده) في٢٠٢١/١/١٨ والبالغه ١٥ الف جنيه للمتر (استرشادي وليس الزامي لحين اقراره واعتماده من السلطه المختصه) وفي حاله الاعتراض يمكن اللجؤ الي جهه محايده اخري (هيئه الخدمات الحكوميه) لتقييم الارض. يتعين بحث ما سبق ومو افتنا بالموقف الحالى للأرض .
رد الشركة	تم مخاطبة هيئة السلع التموينية بأن الشركة لن تستخدم الأرض البديلة في نشاط التخزين وسيتم إستخدامها فى نشاط الإستثمار العقارى ، ولم يرد إلينا رد حتى الآن وجارى المتابعة وسوف يتم مو افاة السيد مر اقب الحسابات بأية مستجدات فى هذا الشأن فور توفرها وسيتم إظهارالآثار المالية عند إتخاذ قرار نهائى بشأنها .
ملاحظة الجهاز (٦)	لازال لم يتم الانتهاء من إجراءات تسجيل أرض مدينة السلام المخصصة للشركة من محافظة القاهرة (والمحرر عقد بيع ابتدائي لها في ٢٠٢٢/٥/١٥) بالرغم من سداد كامل تكلفة الأرض والإنشاءات الخاصة بمجمع مطاحن مدينة السلام فى شهر مارس/٢٠١٧ البالغة نحو ٢٥,٧٩٦ مليون جنيه (منها نحو ١٨,٤٢٦ مليون جنيه غرامات تأخير وفو ائد تمثل نسبه ٢٥٠٪ من اصل قيمه الارض والانشاءات البالغه نحو ٧,٣٧ مليون جنيه منها مبلغ ٣,٩٥٣ مليون جنيه قيمه الارض الظاهره بقائمه المركز المالي (كما تم تحصيل نحو ٧٣٥ الف جنيه ٢٠١٧/٩/٣ تمثل القيمة الايجاريه المحصلة كجزء من الإيجارات المستحقة علي شركه ابن سيناء (مستأجر مخبز السلام لاقامه مخازن ادويه) والذي اعترضت عليه المحافظة ورفضت اعطاء تراخيص لمخازن ادويه واستغلال الأرض في نشاط المخابزوفي حاله عدم الالتزام يتم سحب الجزء المخالف وعرضه بالمزاد العلني وبناء عليه تم سداد المبلغ للمحافظة خلال شهر٢٠١٧/٨ خاصة فى ظل استمرار النزاع القضائى القائم بين الشركة ومحافظة القاهرة والمرفوع عنها دعاوى أرقام ٦٣/٤١١٤٨ ق بمجلس الدولة لوقف المطالبه بغرامات التأخير بمبلغ ١٨,٥٦٠ مليون جنيه محاله الي المفوضين وجاري المتابعه والدعوي رقم ٦٧/٤١٢٣٩ ق لوقف المطالبة بغرامات التأخير بشق مستعجل فقد تم الحكم فيها بجلسة ٢٠٢٠/١٢/٢٣ بانتهاء الخصومة علي سند من ان مصلحه الشركة قد زالت بإصدار ترخيص مؤقت لمطحني الصفا والمروه . وقد سبق الاشاره بتقاريرنا السابقه الي ورود عدة تنبيهات بالدفع و انذرات للشركة خلال اعوام ٢٠٠٦ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ يتعين دراسة ماسبق في ضوء الاحكام الصادرة و سرعة انهاء اجراء التسجيل للأرض الخاصة بمدينة السلام ، وإجراء التسويات فى ضوء ما سبق مع تحديد المتسبب في تلك الغرامات خاصه مع ماتبين لنا من وجود عده مكاتبات (تنبيه بالدفع و انذار اخير ونهائي من المحافظه بشأن سرعه السداد) و انه جاري اتخاذ الاجراءات القانونيه ضد الشركه وكذلك الحجز علي الاملاك التي تعادل قيمه الدين وذلك للامتناع عن السداد وكذا في ضوء ما تسفر عنه القضايا المتداوله .
رد الشركة	تم تقديم طلب الى مأمورية شهر عقارى السلام وتم الانتهاء من البحث وعمل المقبول وكشف التحديد المساحى وتسليمهما الى محافظة القاهرة لعمل مشروع العقد النهائي وبعد الحصول على حكم بالزام

	المحافظة بعمل العقد النهائى طعنت المحافظة على الحكم ومحدد لنظر الطعن جلسة ٢٠٢٢/١٠/١٨ لاعادة المر افعة وسف نواف السيد مر اقب الحسابات بأبة مستجدات .
ملاحظة الجهاز (٧)	مازالت اصول الشركة تتضمن اراضى جارى تسجيلها واراضى مقام بشأنها دعوى تثبيت ملكية وصحة ونفاذ لعقد البيع بلغت قيمتها الدفترية نحو ٥ مليون جنيه وذلك علي النحو التالي : • أراضى جارى تسجيلها بإجراءات التسجيل العادية بلغت تكلفتها الدفترية ٤,٤٧٣ مليون جنيه (مطحن الفاروق عمر، ومخبز السقاري ،ومطحن فؤاد ،ومطحن مسعد ،مطحن الصوه ومصنع المكرونه ،ارض مدينه السلام) • أراضى مقام بشأنها دعاوى صحة ونفاذ بيع بلغت تكلفتها الدفترية ٤٨٨,٨١٧ ألف جنيه جميعها مازالت متداولة بيانها كما يلى : • مطحن المطرية (القيمه الدفتريه ٢١٢٤٤٧ جنيه) صادر بشأنه حكم صحه ونفاذ لعقد البيع وتم تقديم طلب للشهر العقاري لتسجيل الحكم وجاري البحث عن امتداد قانوني للطلب وجاري استخراج الاستمارات لمراجعتها بمعرفه الباحث الهندسي • شونة الناصرية (القيمه الدفتريه ٢٧٦٣٧٠ جنيه) الدعوي مازالت متداوله • أراضى مقام بشأنها دعاوى تثبيت ملكية بلغت تكلفتها الدفترية ٣٣,٢٣١ ألف جنيه جميعها مازالت متداولة تتمثل فى مطحن سعودى ، مطحن عامر، مطحن صموئيل مقار ،جزء من مطحن جاب الله . يتعين إتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيل مساحات تلك الأراضي لتأكيد سند ملكية الشركة لها وبما يحافظ علي ممتلكات الشركة .
رد الشركة	جارى متابعة الإجراءات من قبل قطاع الشئون القانونية لإستكمال إجراءات التسجيل لتلك الأراضى والتى مازالت متداولة فى ساحة القضاء.
ملاحظة الجهاز (٨)	مازال لم يتم تسجيل أرض مطحن الهدى لوجود مساحة ٢٠ قيراط وسهمين داخل سور المطحن تخص الأملاك الأميرية بمحافظة القليوبية وهى محل نزاع قانوني بين محافظة القليوبية وحي غرب شبرا الخيمة والشركة وقد افاد القطاع القانوني بتقديم طلب للسجل العيني ببنها لاحضار شهادات قيود ومطابقه للارض المقام عليها المطحن وتبين ان القطعه المقام عليها المطحن قد تجزأت وجاري احضار رسم القطعه بعد التجزئه من مكتب المساحه لمعرفه رقم القطعه المقام عليها المطحن لاستخراج شهاده قيود ومطابقه ونظرا لوجود نزاع قضائي بين الشركه وحي شبرا الخيمه مماترتب عليه ايقاف اجراءات تسجيل الارض لحين انتهاء المنازعه . و اقامت المحافظه الدعوى رقم ٢٠١٥/٥٨ مدني كلي حكومه شبرا الخيمه خاصمت فيها الشركه بطلب بان تؤدي لها مقابل حق إنتفاع عن قطعه الارض وقضت المحكمه بالاحقيه بمبلغ ٤,٦٥٠ مليون جنيه لصالح المحافظه (حكم نهائى واجب النفاذ) . ويتصل بما تقدم وجود دعوي رقم ٩١٠ لسنه ٢٠١٦ مدني كلي شمال مقامه من هيئه الاوقاف المصريه بشأن المديونيه التي تطالب بها الهيئه لدي الشركه (ارض مطحن الهدي) والبالغه وفقا لكتاب الهيئه في مارس /٢٠٢١ مبلغ ١٣٦٤٦٩٢ جنيه والخاصه بالاتفاق المبرم بين الهيئه والشركه في ١٩٩٩/١٢/٤ علي استبدال مساحه ٨فدان وواحد قيراط من وقف صالح ابو حديد علي اساس سعر المتر ٢٤٠ جنيه علي ان

	يتم سداد اجمالي الارض علي عشره اقساط سنويه علي ان تقوم الشركه بسداد ١٤٪ من مقدم الثمن والمصاريف . ووفقا لمذكره القطاع القانوني بالشركه وعند استخراج كشف التحديد المساحي للارض تبين ان هناك نزع ملكيه لفدان و اثنين سهم لصالح هيئة الري والتى قامت بالتنازل عنها لمحافظة القليوبية وعليه تم استخراج كشف التحديد واصبحت المساحه الفعليه٣ سهم،٢٢ قيراط،٦ فدان تعادل ٢٩٠٦٨ متر مربع بقيمه اجماليه ٦٩٧٦٤٨٠ جنيه علي ان يكون القسط الاول وربعه في ٢٠٠٠/١٠/١٧ بمبلغ ٨٧١٤١٦ جنيه قامت الشركه بسداده علي مرتين في٧/٨ ،٢٠٠١/٨/٢٨ مما ترتب عليه وجود غرامه تأخيربمبلغ ٦١٨٨٣ جنيه تم سدادها الا انه تم خصمها من مستحقات الهيئه لعدم استحقاقها لان التأخير من جانب الهيئه للخطأ الوارد بالمساحه واعاده الجدوله وفقا للمساحه الفعليه . وقد اشارت المذكره الي قيام الشركه بسداد باقى الاقساط لحساب الضرائب كقيم منقوله بديلا عن هيئة الأوقاف وتم اخطارهم بذلك وبجلسه ٢٠٢١/١/٢٧ صدر حكم تمهيدي باحاله الدعوي للخبراء والدعوي مازالت متداوله للتقرير. ووفقا لافاده القطاع القانوني بالنسبه للنزاع القائم من هيئه الاوقاف ضد الشركه في الدعوي رقم ٢٠١٦/٩١٠ مازالت متداوله ومحدد لنظرها ٢٠٢٢/٩/٢٠ ،اما فيما يخص ارض مطحن الهدى فما زال الامر محل دراسه من جانب المحافظه لحل النزاع بالطرق الوديه في ضؤ الدعوي رقم ١٣٨ لسنه ٢٠١٩ والمقامه من الشركه ضد وزيرالري والمحافظه واخرين عن ذات الارض نوصي بدراسه ماسبق و اتخاذ اللازم مع اجراء التسويات الواجبه فى ضوء الحكم الصادر مع العمل على المتابعة وسرعة إنهاء الوضع القائم وتسجيل الأرض حفاظا على أصول الشركة .
رد الشركة	جارى متابعة الدعاوى المتداوله والطعون المقدمة من حى شبرا الخيمة وعند البت النهائى سوف تقوم الشركة بإجراءات تسجيل كامل المساحة وعمل التسويات اللازمة .
ملاحظة الجهاز (٩)	وجود العديد من الطاقات غير المستغله تبلغ قيمتها الدفترية نحو ١٢,٢٧٣ مليون جنيه وذلك علي النحو التالى: • ارض مدينه نصر نحو ١١ الف جنيه • الصوه نحو ٩٥ الف – مباني • عدد وادوات و اثاث مطحن عانوس بنحو ٦٥٩ الف جنيه مطحني عامر ومسعد والبالغ قيمه اصولهما نحو ١١,٥٠٨ مليون جنيه.والمتوقفين عن العمل منذ شهر سبتمبر/٢٠٢٠ وحتي تاريخه لاجراء اعمال صيانه وذلك بالرغم من ان اجمالي تكاليف صيانة هذه المطاحن عن عامي ،٢٠١٩/٢٠٢٠ ، ٢٠٢٠/٢٠٢١وعن الفتره من ٢٠٢١/٧/١وحتي ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٩,٢٤٧ مليون جنيه ،١٧,٣٤٤ مليون جنيه ، ،٥,٠٢٣مليون جنيه علي الترتيب . يتعين دراسه اسباب التوقف المتعدد وعدم الاستفاده من المال المستثمر و اتخاذ اللازم والافاده
رد الشركة	بالنسبة لارض مدينة نصر فتم عرض بيعها على الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٢/٦/٧ والتي قررت ارجاء البيع لحين انتهاء النزاع القانوني على الجزء المؤجر للجمعية التعاونية للبترول ، وبالنسبة لمطحن عانوس فتم مو افقة الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٢/٦/٧ على بيعه وجارى اتخاذ الإجراءات اللازمة ، وبالنسبة لوضع مبانى الصوة فجارى الدراسة ، اما بالنسبة للمطاحن المتوقفة فنتيجة لانخفاض حصص لجنة

	البرامج من القمح التمويني ولأعمال الصيانة وسيتم مخاطبة الجهات المسئولة للعمل على زيادة الحصص.
ملاحظة الجهاز (١٠)	سبق الاشاره الي قيام الشركه بابرام تعاقد مع الجمعيه التعاونيه للبترول في ٢٠٢٠/١٠/٢٦ بتأجير مساحه ١٧٠٠ مترمربع ومساحه ١٤٦٢,٥٨ مترمربع من ارض مدينه نصروموقع عين شمس لانشاء محطه تموين وخدمه سيارات لمده تسع سنوات تبدأ من تاريخ استلام الموقع ارض فضاء خاليه من الإشغالات تنتهى في ٢٠٢٩/١٠/٢٥علي ان تكون القيمه الايجاريه ٢٢٥ الف جنيه لارض مدينه نصروو٧٥ الف جنيه لموقع عين شمس تسدد مقدما كل ٣ شهورعلي ان يبدأ السداد بعد اربعه اشهر من تاريخ اصدار رخصه البناء او تشغيل المحطه ايهما اقرب ، (وقامت الجمعيه بسداد مليون جنيه تأمين لموقع مدينه نصر، ٥٠٠ الف جنيه لموقع عين شمس) وبالمتابعه تبين عدم قيام الجمعيه بسداد اي مبالغ للقيم الايجاريه وقامت بمخاطبه الشركه بما يفيد صعوبه استخراج تراخيص اقامه لمحطتي التموين (حيث ان موقع مدينه نصر لها ترخيص صناعي وليس تجاري وان ذلك يزيد المبلغ المخصص للاستثماركما ان الحي اشترط ضروره ترك ردود لتصبح المساحه ٩٠٠ متروهو ما يتعارض مع اقامه المحطه بكافه خدماتها وتم طلب تخفيض القيمه الايجاريه لتصبح ١٥٠ الف جنيه مع زياده سنويه ١٠٪ من السنه الثانيه من الفتره التعاقديه الثانيه وهو مارفضته الشركه و افادت في خطابها الموجه للجمعيه في ٢٠٢١/٧/١١بسرعه السداد حتي لايتم الغاء التعاقد مع الاحتفاظ بكافة الحقوق كما لم يتم حتي تاريخه استخراج تصريح لموقع عين شمس . ويتصل بذلك من ان بنود التعاقد قد تضمنت في البند الرابع باقرار الطرف الثاني (الجمعيه) بمعاينه الارض معاينه تامه نافيه للجهاله ووجدتها صالحه للغرض اللازم لمباشره نشاطه كما تضمنت في البند السادس عشر انه في حاله اخلال الطرف الثاني باي بند من بنود التعاقد يحق للطرف الاول اللجؤ للقضاء لاعمال الشرط الصريح لفسخ التعاقد و اتخاذ الاجراءات القانونيه اللازمه للحصول علي حكم باخلائه مع الاحتفاظ بالحق في التعويض عن هذا الاخلال ببنود التعاقد. وبالمتابعه تبين قيام الشركه باقامه الاستئناف رقم ١٣٩/١٩١١ ق طعنا علي الحكم الصادرلصالح الشركه في الدعوي رقم ٢٠٢١/٢٣٣٦ ضد الممثل القانوني للجمعيه التعاونيه و اقامه الجمعيه استئناف مقابل برقم ١٣٩/١٤٣٩ ومازالت الدعاوي متداوله لجلسه ٢٠٢٢/٩/٢٠ لندب خبيرفي الدعوي (موقع عين شمس) كما اقامه الشركه الاستئناف رقم ١٠٩٣ /١٣٩ طعنا علي الحكم الصادرفي الدعوي رقم٢٣٢١ لسنه ٢٠٢١ المقامه من الشركه للمطالبه بفسخ عقد الايجارمع الزام الشركه المسأنف ضدها بان تؤدي مبلغ ٦٧٥ الف جنيه قيمه الاجره المتأخره عن المده من ٢٠٢١/٥/١ حتي ٢٠٢١/٨/١ ٠٠٠ الخ ومازالت الدعوي متداوله مماسبق يتضح عدم استفاده الشركه من القيمه الايجاريه وهو مااضاع العائد المنتظر منها ووفقا لافاده القطاع القانوني بان الارض في حيازه الشركه وتستطيع التعامل عليها لعدم قيام شركه التعاون باستلامها ولتحقق الشرط الصريح الفاسخ للعقد لاخلال شركه التعاون ببنود العقد وليس هناك مايغل يد الشركه في التعامل علي الارض . وجديربالذكرقيام الجمعيه العامه غيرالعاديه في ٢٠٢٢/٦/٧ بارجاء النظرفي بيع الارض لحين انهاء عقد ايجارالجزء المؤجرلشركه التعاون علي اساس ان بيع المساحه المتبقيه ستفقدها الكثيرمن قيمتها حال بيعها بمفردها ويفضل الانتظارلحين انتهاء النزاع القانوني يتعين دراسه ماسبق و اتخاذ الاجراءات اللازمه في ضؤقرارالجمعيه و افاده القطاع القانوني بالشركه مع

	متابعه القضايا المتداوله ومو افاتنا بما تسفرعنه هذه القضايا لعدم ضياع العائد المقررلها
رد الشركة	جارى متابعة القضايا وسيتم اتخاذ اللازم في ضوء ما تسفرعنه تلك القضايا ومو افاة السيد / مر اقب الحسابات بالمستجدات .
ملاحظة الجهاز (١١)	تضمن حساب التكوين الاستثماري نحو٢٥ الف جنيه قيمه اتعاب التصميم الانشائي والمعماري لعمليه انشاء محلات بسورمطحن الصفا والمروه (منذ شهرسبتمبر/٢٠١٧) باسم الشركه العربيه للتصميمات والاستشارات الهندسيه حتي نهايه الفحص لم يتم البدء في الانشاء يتعين مو افاتنا باسباب عدم التنفيذ
رد الشركة	توقف مشروع انشاء محلات على سور مطحنى الصفا والمروة توقف لعدم تسجيل ارض السلام وعدم الحصول على التراخيص ولكن تم ابرام العقد الابتدائى وسوف يتم الحصول على التراخيص اللازمة لانشاء تلك المحلات
ملاحظة الجهاز (١٢)	تضمن التكوين الاستثماري نحو ٩٠١ الف جنيه (منذ ابريل /٢٠٢١) قيمه الهمرميل لمطحن الكوثر والمسند توريدة لشركه بوهلربموجب امر التوريد رقم ٢٠٢١/٢٠٢٠/٤٤ في ٢٠٢٠/١٢/٢٢ وبالمتابعه تبين توريد الجهازللمطحن وتشغيله يوم ٢٠٢٢/٤/٢١ بمعرفه شركه بوهلر مؤقتا لحين احضارقطعه غيارله من الخارج لعدم تو افرها بالسوق المحلي لتشغيل الهمرميل اتوماتيك وقد تبين مخاطبه شركه بوهلراكثر من مره بان الجهازمازال يعمل مانيوال لعدم احضارقطعه الغيار اللازمه وضروره احضارها لتجنب حدوث عو اقب تنجم عن تشغيله بشكل مانيوال ويتصل بذلك من قيام المطحن باستخدام الهمرميل منذ توريده وحتي تاريخه يتعين اتخاذ الاجراءات اللازم حيال التأخير الشديد من شركه بوهلروتوريدها الجهاز غيركامل المشتملات مع اجراء مايلزم من تسويات .
رد الشركة	جارى المتابعة وسيتم اتخاذ اللازم تجاه الشركة بخصوص التاخيروما يسفرعنه استلام الهامرميل .
ملاحظة الجهاز (١٣)	بلغ المنفذ من الخطة الاستثمارية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو٣,٠١٣ مليون بنسبة ١٥٪ (من جملة المعتمد) البالغ نحو ٢٠ مليون جنيه وقد الاتى : • مشروع اضافه ٣خلايا تخزين بصومعه والبالغ المعتمد له ١٨ مليون جنيه وجدير بالذكر من صدور مو افقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٢/١/٣٠ على ارجاء الموضوع لمزيد من الدراسة . • مشروع المحافظه علي البيئه والبالغ المعتمد له مليون جنيه . • ضالة المنفد على بعض المشروعات ومن ذلك مشروعات الاحلال والتجديد " الإدارة " حيث بلغ المنفذ نحز١٢٧ الف جنيه في حين بلغ المعتمد ٥٠٠ الف جنيه • تجاوز المنفذ الفعلي للوحدات الانتاجيه "مشروعات الاحلال والتجديد "حيث بلغ المعتمد ٥٠٠ الف جنيه في حين بلغ المنفذ الفعلي نحو ٢,٧٦٠ مليون جنيه بتجاوز قدره نحو٢,٢٦٠ مليون جنيه بنسبه ٤٥٢ % .عدم ادراج اي اعتمادات للاستثمار العقاري يتعين دراسه ماسبق مع العمل علي وضع تقديرات للخطه الاستثماريه تتناسب مع متطلبات وظروف الشركه ومو افاتنا باسباب عدم تنفيذ المشروعات او التجاوزفي تنفيذ البعض الاخر
رد الشركة	بالنسبة لعدم تحقيق الخطة فيرجع ذلك لازمة السيولة وصدور قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء بعدم التوسع في المشروعات الممكن تاجيلها ترشيدا للانفاق ، اما تجاوز المنفذ الفعلى عن الخطة الاستثمارية

	فسوف يتم العرض على الجمعية العامة لاعتماد ما تم تنفيذه .
ملاحظة الجهاز (١٤)	أسفرت مراجعة حساب الإهلاك عن وجود بعض الملاحظات التى يستوجب دراستها وتصويبها نذكر اهمها فيما يلى : تم حساب الإهلاك وفقا للقواعد والمعدلات في السنوات السابقة فيما عدا الات مطحني الهدي وفؤاد والتي قامت الشركه بتعديل الاعمار الانتاجيه لهما بناء علي تقدير الشركات المنشئة والمطورة للمطحنين (شركة سنجاتى الإيطالية ، شركة بوهلر السويسرية) على الترتيب (دون الأفصاح عن ذلك بالأيضاحات المتممة والأثر المالى لة) :
رد الشركة	تم الإفصاح فى القوائم المعدلة ايضاح رقم ١ البند الثانى .
ملاحظة الجهاز (١٥)	ظهرت الإستثمارات المالية طويلة الأجل بنحو ١٥,٣٧٣ مليون جنيه وتتمثل فيما يلي: • نحو ١٥,١٢٨ مليون جنيه قيمة استثمارات فى الشركة المتحدة للمطاحن بنسبة ١٧,١ % فى رأسمال الشركة محققه عائدا بنحو ١,٣٢٩ مليون جنيه عن عام ٢٠٢١ . • نحو ٢٤٥ ألف جنيه إستثمارات فى سندات حكومية ببنك الاستثمار القومي بنسبة ٣,٥٪ حققت عائدا بلغ ٨٥٦٩ جنيه. يتعين دراسة جدوى هذه الاستثمارات بصفة دورية للوصول إلى أعلى عائد ممكن فى ضوء الفرصة البديلة المتاحة خاصة مع عدم إتخاذ الشركة ما يلزم من إجراءات قانونية لإسترداد قيمة السندات الحكومية منذ عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠.
رد الشركة	العائد المحقق على الاستثمار في اسهم الشركة المتحدة يعادل ١٠ % الى ١١٪ وهو عائد مناسب اما الاستثمار في بنك الاستثمار القومى بمبلغ ٢٤٥ الف جنيه فالعائد ثابت بنحو ٣٪ وجارى اتخاذ إجراءات رد ذلك المبلغ .
ملاحظة الجهاز (١٦)	- بلغ رصيد المخزون فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٧,٩٨٦ مليون جنيه ، وقد تم جرده بمعرفة الشركة وتحت إشر افنا الإختبارى وفى حدود الإمكانيات المتاحة (كما تم مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة ، وتم تقييمه وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وكالمتبع فى السنوات السابقة ، بإستثناء ما تلاحظ بشأنه من الآتى: - مازال المخزون يتضمن أصناف راكدة وبطيئة الحركة من قطع الغيار بنحو ٣,٠٤٩ مليون جنيه وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة .منها نحو ٣٨١ ألف جنية راكد ,٢,٦٦٩ مليون جنية بطئ الحركة. يتعين العمل على التصرف الإقتصادى في ذلك المخزون بما يعود بالنفع على الشركة
رد الشركة	تم تشكيل لجنة بقرار السيد الدكتور / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب من القطاعات المختصة بشأن إجراءات التصرف فى المخزون الراكد ومدى احتياج وحدات الشركة له على أن تكون مهمة اللجنة فرز وتصنيف الخردة والكهنة ووضعها فى لوطات تمهيدا لإتخاذ إجراءات تسعيرها أما بخصوص الأصناف بطيئة الحركة فهى تمثل مخزون استراتيجى لا يمكن الاستغناء عنه .
ملاحظة الجهاز (١٧)	لم نتحقق من كمية الاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية والشون المختلفة والبالغة كمية ١٣٢,٣٠٨ ألف طن دفتريا تقدر قيمتها وفقا لأسعار المحاسبة مع هيئة السلع نحو ٧٣١ مليون جنيه لعدم إجراء تصفية صفرية لتلك الصوامع في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، كما تم إثبات رصيد مخزون الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الشركة بحوالي ١٢٠٠ طن دفتريا لعدم إجراء التصفية الصفرية

	للصومعة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بتكلفة نحو ١٠,١٩٩ مليون جنيه . يتعين إجراء التصفية الصفرية للصوامع والشون للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للأقماح ملك الهيئة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفرعنه التصفية مع ضرورة وضع برنامج زمني للتصفية الصفرية وإخطارنا به .
رد الشركة	نود الاحاطة بانه يصعب عمل جشنى للاقماح المخزنة بالصوامع والبناكر حيث ان التخزين بها صب ويتم اجراء تصفية فعلية بعد الانتهاء من صرف الاقماح بها , كما ان الاقماح المخزنة بالشون معبأة فى أجولة بلاستيك مختلفة الاوزان ولا يمكن عمل جشنى لها كما يصعب إجراء تصفية صفرية لمطاحن إنتاج الدقيق ٨٢ % فى وقت واحد حتى يمكن الوفاء بالربط التموينى وعدم تأثر الأرصدة المحددة من جانب مديرية التموين علما بأنه يتم إجراء تصفية صفرية كل ثلاثة شهور بحضور المسئولين المختصين بالتموين ويتم احاطة مر اقب الحسابات بجدول عمل التصفية الصفرية وبالنسبة لمطحن الكوثر تم عمل تصفية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٨ .
ملاحظة الجهاز (١٨)	• وجود مخزون خامات دقيق ٥٠ كيلو ضمن مخزن الخامات بكمية ٣٧٢ طن بلغت قيمتها نحو ٢,٦١٠ مليون جنية مشون لدى الغير لتصنيع مكرونة للشركة • لم يتم التحقق من وجود هذه الكمية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نتيجة عدم جردها بمعرفة لجان الجرد فى ذات التاريخ وعدم وجود شهادات من الغير بتلك الكميات. يتعين مو افاتنا بالشهادات المؤيدة والعمل على تكليف لجان الجرد بجرد تلك الكميات مستقبلا.للتحقق من صحة الارصدة .
رد الشركة	سوف يتم مو افاة السيد / مر اقب الحسابات بالشهادة المطلوبة .
ملاحظة الجهاز (١٩)	قيام الشركة بخصم نحو ٣٤,٢٨٧ مليون جنية قيمة الدقيق المحول لصناعة المكرونة والمخبوزات من الخامات والمبيعات وذلك أعتمادا على االكميات المستخدمة فقط بالخطأ وصحتة الكميات المحولة بقيمة ٣٦,٩٥١ مليون جنية الأمر الذى أدى إلى تضخيم الأيرادات والمصروفات بالفرق اليالغ نحو ٢,٦٦٤ مليون جنية. يتعين التصويب ومراعاة أثر التعديلات على الحسابات المختصة.
رد الشركة	تم الاستبعاد من الايراد ومن المصروف بقيمة المستخدم وهو ٣٤,٢٨٧ مليون جنيه عند تصوير القوائم المالية وسيتم مراعاة ذلك .
ملاحظة الجهاز (٢٠)	تبين من المطابقة المجراة بمعرفة الشركة بين المسجل بدفاتر شركة سمارت وبين المنصرف فعليا من المطاحن وجود فروق بمطاحن المروة والحباك وفؤاد بلغت نحو ٤,٣ طن دقيق تم تقدير قيمتها من هيئة السلع بناءا على المطابقة المجراة عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ يمبلغ نحو ٣٧ ألف جنية . يتعين مو افاتنا بأسبابها وما أتخذتة الشركة من إجراءات لمنع ذلك مستقبلا .
رد الشركة	هذه الفروق الطفيفة أخطاء حسابيه تنتج سهوا وتم اضافتها لحساب الهيئة ومحاسبتها عليه عند مراجعة بيانات شركة سمارت عن طريق اللجنة المراجعة بالشركة .
ملاحظة الجهاز (٢١)	بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٩,٥٦٧ مليون جنيه بعد خصم مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها بنحو ٤٦٢ ألف جنيه وقد اسفرت مراجعة حسابات العملاء عن ما يلى : لم تقم الشركة بأرسال مصادقات للعملاء والموردين والأرصدة المدينه عن أرصدتهم في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، كما

	لم تقم الشركة باجراء مطابقات مع كبار المتعاملين معها للتحقق من صحة الأرصدة . يتعين على الشركة إرسال المصادقات لكافة الحسابات المدينة والدائنة في وقت مناسب يسمح بتلقي الردود عليها حتى يمكن تحقيق الأرصدة بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مع ضرورة إجراء المطابقات والتسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات من نتائج.
رد الشركة	سوف يتم مراعاة ذلك .
ملاحظة الجهاز (٢٢)	ما زالت ملاحظتنا متكررة بشأن تضمين أرصدة العملاء نحو٤٦٣ ألف جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ قيمة أرصدة متوقفة منذ سنوات يرجع بعضها لعام ١٩٩٦ مقام بشأنها دعاوى قضايا ومكون لها مخصص بكامل القيمة صدرت بشانها احكام قضائية لصالح الشركة ولم تنفذ وذلك رغم سابق الإشارة برد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه جارى متابعة تنفيذ الأحكام مع الجهات المعنيه وقد افادت الشئون القانونية بالشركةبما يلى:- • نحو ١٨٧,٤ ألف جنيه قيمة ارصدة مستحقة على بعض العملاء لم يتم استخراج الصيغة التنفيذية لتنفيذ الاحكام الصادرة ضدهم لعدم وجود موطن معلوم لهم . • نحو ٢٧٦,١ ألف جنيه مديونية مستحقة على العميل حسن حافظ عرابى منذ ١٩٩٦/٩ صدرت أحكام بالحبس فى ٣ جنح مقامة ضده وتم إخطاروحدة تنفيذ الأحكام ومدير امن الشرقية ومقام ضده دعاوى تعويض حكم فيها لصالح الشركة وعند اتخاذ اجراءات التنفيذ لم يستدل على العنوان للأعلان بالصيغة التنفيذية . • ويتصل بما سبق وجود أرصدة مدينة بلغت نحو ١٣٥١الف جنية معظمها منذ ٢٠٢١/٦/٣٠ لم يتم تحصيلها حتى ٢٠٢٢/٨ . نكررتوصيتنا بمتابعة موقف القضايا المرفوعة و اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحصيل تلك المديونيات.
رد الشركة	تم التنبيه مشددا على القطاع القانوني بإتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة كما تم إخطار جهاز الكسب غير المشروع بوزارة العدل بمذكرة توضح كافة الإجراءات اللازمة وفى حالة العجز التام عن التنفيذ سوف تقوم الشركة بإعدام تلك الديون .
ملاحظة الجهاز (٢٣)	تضمنت أرصدة العملاء فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو٣٠,٩٨ مليون جنيه قيمة المستحق على الشركات الشقيقة وتبين القصور الشديد فى شروط السداد بمحاضر التسعيروالتى بموجبها يتم منح الائتمان لهولاء العملاء حيث ان معظمها بدون ضمان وغير محدد بها شروط السداد وكذاعدم تحميل العملاء المتعثرين بأية مصاريف إدارية أو فوائد نتيجة عدم السداد فى الميعاد. يتعين اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو تحصيل تلك المديونيات .
رد الشركة	تلك المديونيات طرف شركات شقيقة وتقوم تلك الشركات بشراء منتجات الشركة (دقيق ومكرونة) لتوفير السلع وفقا لمنظومة السلع للمواطنين وذلك لحساب الهئية العامة للسلع التموينية وعندما يتم إعتماد مبالغ لهيئة السلع التموينية تقوم تلك الشركات بسداد مستحقات الموردين وتم تحصيل نحو ٧٠٪ من تلك المديونيات خلال شهرى يوليو واغسطس ٢٠٢٢ والشركة تعمل جاهده لتحصيل تلك المديونيات لتحسين الهيكل التمويلى
ملاحظة الجهاز (٢٤)	تحمل الشركة أعباء ومصروفات خاصة بالنولون والنقل لمنتج دقيق ٨٢ % منظومة والخاص ببعض

	الشركات الشقيقة والتى بلغت نحو ٤,٧٦٨ مليون جنيه وذلك خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ . يتعين ضرورة إعادة النظر فى تحميل تلك المصروفات للشركات الشقيقة أو الهيئة .
رد الشركة	تتحمل الشركة تكلفة النقل للدقيق المشحون للشركات الشقيقة لاستغلال الطاقة المتاحة بالشركة وبالتالي خفض التكلفة وزيادة اجرة الطحن وعمولة التسويق النخالة بقدر اكبر من تكاليف النقل .
ملاحظة الجهاز (٢٥)	بلغ رصيد حساب اوراق القبض في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢,٩٣٤ مليون جنية عبارة عن شيكات مستحقة على العملاء بدون ضمانات . يتعين الدراسة واسباب عدم الحصول على الضمانات الكافية الي تضمن مستحقات الشركة والعمل عل تحصيل الشيك المتبقي.
رد الشركة	الشيكات ذاتها طبقا للقانون تعتبر أداة وفاء وتم تحصيل ١٠٥ الف جنيه وجارى تحصيل باقى الشيكات ،
ملاحظة الجهاز (٢٦)	بلغ رصيد حساب الأرصدة المدينة الأخري في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٥,١٧٦ مليون جنية تبين بشأنة ما يلى - بلغت الأرصدة المتوقفة بالحساب ٧,٧٢٢ مليون جنية مكون بشأنها مخصص بنحو ٤,٩٩٩ مليون جنية وتتمثل فيما يلى:- - مبلغ نحو ٥,٨٣٤ مليون جنيه ما أمكن حصره من مديونية مستأجري وحدات الشركة متوقفة والمقام بشأنها دعاوي قضائية تم الحكم في بعضها لصالح الشركة ولم تتمكن الشركة من التنفيذ حتي الآن والبعض الأخر مازال متداول بالمحاكم - نحو ١,٧١٠ مليون جينه مديونيات متوقفة علي بعض العاملين بالشركة ووقد أقيمت بشأنها دعاوي قضائية تم الحكم في بعضها لصالح الشركة ولم يتم تنفيذه حتي تاريخه - مازال حساب مدينو بيع أصول يتضمن نحو ١٧٨ ألف جينه تمثل باقي المديونية المستحقة علي شركة المستحضرات الطبية نتيجة التنازل بالبيع عن مطحن خطاب بالمطرية منذ ١٩٩٤/٦/١٥ (مكون لها مخصص بالكامل) والمتبقي لحين انهاء الشركة لاجراءات البيع والتسجيل بالشهر العقاري والتي لم يتم الانتهاء منها حتي تاريخه وقد أقامت الشركة دعوي لتثبيت الملكية رقم ٢٠١١/٢٨٣ وصدر حكم بجلسة ٢٠١٩/١/٣٠ بالوقف التعليقى لحين الفصل فى الطعن بالنقض رقم ٧٣/٦١٦٠ ق ومحدد لنظره جلسه ٢٠٢٢/١٠/١٧ - وقد و افق مجلس ادارة الشركة فى جلسته بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٩ باتمام اجراءات تسجيل ارض مطحن خطاب مقابل قيام شركة مصر للمستحضرات الطبية بسداد قيمة ٢٥٪ (١٧٨ ألف جنيه) من اجمالى الثمن عند التسجيل وفق شروط التعاقد بين الشركيتن . يتعين بحث ودراسة ما سبق مع متابعة الدعاوى القضائية المقامة و اتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل تحصيل تلك المديونيات حفاظا علي حقوق الشركة والافادة .
رد الشركة	جارى المتابعة بما يكفل الحفاظ على حقوق الشركة علما بانه يوجد الحسابات الدائنة نحو ٢,٤ مليون جنيه وهى مستحقات تم تعليتها لحين انهاء الخلافات وتحصيل المديونية وتعليتها على حساب الإيرادات ويتم تدعيم المخصص كلما سنحت ظروف الشركة بذلك وسوف يتم مو افاة السيد مر اقب الحسابات بما يستجد من إجراءات علما انه تم تنفيذ الحكم على شركة سر الارض وتحصيل المديونية ورسوم التنفيذ .
ملاحظة الجهاز (٢٧)	بلغ رصيد حساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٩٤٥ الف جنيه (مدين) منه نحو ٧٨٣ الف جنيه مرحل من العام السابق ولم تتم المطابقة مع الشركة القابضة عن الفتره من

	٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقد تضمن الرصيد نحو ١٢٧ الف جنيه باسم صندوق موازنة الاسعار وكذا عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ حيث كانت اخر مطابقه بتاريخ ٢٠٢١/٢/٣ علي الرصيد الجاري في ٢٠٢٠/٦/٣٠ • مازال الحساب يتضمن نحو ٢٨٤ ألف جنيه قيمة أرض مدرسة الطحن والمستغلة بمعرفتها فضلا عن الاستمرار فى عدم وجود علاقة تعاقدية بين الشركة والشركة القابضة للصناعات الغذائية. يتعين اجراء المطابقات اللازمة ومو افاتنا بالسند القانونى لاستحقاق تلك المبالغ للشركة القابضة للصناعات الغذائية وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما سبق .
رد الشركة	سوف يتم تحصيل قيمة الأرض بعد عمل العقد النهائي والتسجيل مع محافظة القاهرة وجارى تحديد موعد لعمل المطابقة اللازمة
ملاحظة الجهاز (٢٨)	لم تتضمن الاحتياطيات الرأسماليه نحو ٢,٢٦٦ مليون جنيها قيمه الارباح الرأسماليه عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. يتعين اجراء التصويب اللازم
رد الشركة	لوجود خسارة في عام ٢٠٢١ لم يتم تكوين اى احتياطي
ملاحظة الجهاز (٢٩)	بلغت الخسائر المرحله في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٨,٠٥٠ مليون جنيه (تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٥). يتعين الدراسه والمتابعه لاظهار نتائج كل عام علي حقيقته
رد الشركة	تتم المعالجة المحاسبية طبقا لمعيار رقم ٥ لتحميل كل عام بما يخصه من ايراد او مصروف وسيتم العمل على الحد من اخطاء فروق التقدير لاقل حد ممكن .
ملاحظة الجهاز (٣٠)	بلغ رصيد المخصصات الظاهرة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ (بخلاف الاهلاك ، ومخصص الديون المشكوك فيها) نحو ١٢,٥٢٩ مليون جنيه ولم نواف بدراستها ونرى عدم كفايتها في الأغراض المكونة من أجلها فى ضوء ما قدم لنا من مستندات كما يلى : • بلغ رصيد مخصص ضرائب متنازع عليها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١١,٧٩٢ مليون جنيه بعد تدعيمة بنحو ٢ مليون جنية - وذلك لمواجهة صافى مطالبات بنحو ١٠٧,٢١١ مليون جنيه بفرق بلغ ٩٥,٤١١ مليون جنية ، بالأضافة لفوائد التأخير والضرائب الأضافية التى تحسب عند السداد فى ظل أرتفاع قيمتها وخاصة بالنسبة لضريبة القيمة المضافة وضريبة المرتبات . وقد تمثلت تلك الفروق فيمايلى : • مبلغ نحو ٦٠,٩١١ مليون جنيه تخص ضريبة الدخل • مبلغ نحو ٤٦,٣٠٠ مليون جنيه تخص ضريبة القيمة المضافة يتعين إتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات للوصول مع مصلحة الضرائب إلى حقيقة موقف الشركة الضريبى بما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات و تدعيم المخصص بالمبالغ المناسبة فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة من نتائج .
رد الشركة	جارى المتابعة مع مصلحة الضرائب للوصول الى حقيقة الموقف الضريبى النهائي علما بانه تم تدعيم مخصص الضرائب بمبلغ ٢ مليون جنيه هذا العام وكلما سنحت ظروف الشركة يتم التدعيم .
ملاحظة الجهاز (٣١)	بلغ رصيد مخصص المطالبات نحو ٧٣٧ الف جنيه (١٢٨ الف جنيه لمقابله غرامات تموينيه و نحو ٦٠٩ الف جنيه مطالبات قضائيه اخري بعد سداد نحو ١٣١ الف جنيه تعويض عن بدل نقدي اجازات)

	تلاحظ بشانه مايلي : • مبلغ ١٢٨ الف جنيه لمقابله غرامات تموينيه محتمله على الرغم من قيام الشركة بتسوية كافة الغرامات التموينية . • مبلغ ٦٠٩الف جنيه لمقابله المطالبات القضائيه (بعد سداد وتسويه نحو ١٣١الف جنيه) فقد تبين الاتي : ▪ لم نواف ببيان تفصيلي بالمخصص حتي نتمكن من الحكم بصحه ماتم تسويته من قضايا ▪ لم يتم تقييم العديد من القضايا ضمن البيان المقدم من الشركة. ▪ تضمن بيان القضايا الوارد لنا من الشركة العديد من القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة غير مقدرة القيمة فضلا عن وجود دعاوى مرفوعة من بعض العاملين لصرف المقابل النقدي للإجازات وغير محددة القيمة. يتعين اعاده دراسه المخصص واجراء التسويات الواجبه مع ضروره مو افاتنا ببيان القضايا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ علي ان تقيم جميع القضايا المرفوعه من وعلى الشركة .
رد الشركة	سيتم دراسة ما ورد بالملحوظة وقد تم تدعيم المخصص بنحو ٥١٩ الف جنيه هذا العام ومعظم القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة غير مقدرة القيمة فضلا عن وجود دعاوى مرفوعة من بعض العاملين لصرف المقابل النقدي للإجازات وغير محددة القيمة.
ملاحظة الجهاز (٣٢)	اسفرت مراجعة حسابات الموردين عن بعض الملاحظات نورد اهمها فيما يلى : - ظهر رصيد الهيئه العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وفقا لدفاتر الشركة بنحو ٤٧,٣٥٥ مليون جنيه (دائن) تبين بشانها ما يلى فى ضوء ما تم تقديمه من بيانات من الشركة : • اسفرت المطابقة التى تمت مع الهيئة عن وجود رصيد مستحق لها بنحو ٨٩,٥٧١ مليون جنيه عن المنظومة الحالية ونحو ٣٢,١٢٥ مليون جنيه (مدين) عن المنظومة ا ،ج ،المدعم وبفرق قدره نحو ١٠,٠٩١ مليون جنيه عن المدرج بالدفاتر والبالغ نحو ٤٧,٣٥٥ مليون جنيه وقد تحفظت الشركة على بعض المبالغ منه بالمطابقة بلغ اجماليها نحو ٥,٨١٢ مليون جنيه فقط (وفقا لما سيرد) وبفرق قدره نحو ٤,٢٧٩ مليون جنيه لم نقف على طبيعته . تحفظ الشركة بمطابقة ٢٠٢٢/٦/٣٠ على الاتى :- • عدم احتساب عموله غربله عن اعوام ٢٠١٩ ،٢٠٢٠ والبالغه نحو١٥٨ الف جنيه ، ونحو٨٧٥ الف جنيه علي الترتيب • نحو٢,٩٦٦مليون جنيه عمولات تخزين عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لحين المراجعه وعمل التسويات اللازمه من قبل الهيئه (مع ملاحظه اثبات الهيئه نحو١,٣٣٨ مليون جنيه فقط من قيمه عموله تخزين عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بمطابقه ٢٠٢٢/٦ والبالغه وفقا لتحفظ الشركه في ٢٠٢١/٦ نحو١,٤٥٨ مليون جنيه) • تحفظت الشركه علي مبلغ نحو١,٨١٣ مليون جنيه عن مسددات الدقيق المنصرف لمرور القاهره (فقط)عام /٢٠٢١/٢٠٢٠ لحين انتهاء المراجعه مع الشركه في حين بلغ هذه الفروق نحو٤,٦٩٧ مليون جنيه عن عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ،ونحو١,٢١٦ مليون جنيه عن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (لقوات الامن بالكامل)

	• تحفظت الشركه علي مبلغ ٢٧٦ الف جنيه قيمه شيكات صادره عن مضبوطات تموينيه في حين بلغ الرصيد طبقا لدفاتر الشركه نحو ٢٠٠ الف جنيه لم تتحفظ الشركه بمطابقه ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن الاتي : • مبلغ نحو ٤,٦٩٧ مليون جنيه مستحق للشركه قيمه دقيق لقوات الامن عن عامي ٢٠٢١/٢٠٢٠ ،٢٠٢٠/٢٠١٩ علي الرغم من ادراجه بالمطابقه في العامين المذكورين. • ضريبه القيمه المضافه عن الغربله والتخزين (والسابق التحفظ عليها بمطابقه العام ٢٠٢١/٢٠٢٠) • بلغ المستحق للهيئه عن قيمه الدقيق المسلم لقوات الامن نحو ٥٠,١٢٧ مليون جنيه في حين بلغ المسدد والمحول نحو ٥٠,٨٧٣ مليون جنيه بفرق قدره نحو ٧٤٧ الف جنيه • اظهرت المطابقه مع الهيئه عن استحقاقها لمبلغ نحو ٨,٢١٤ مليون للاغراض الاخري (حرس وجيش) وطبقا لبيانات الشركه بلغت نحو ٧,٤٧٢ مليون جنيه لتغيير سعر طن الدقيق من ٧٥٠ جنيه للطن الي ١٠٠٠ جنيه للطن منذ شهر يناير/٢٠٢٢ لاداره التعيينات وفقا لمو افقه معالي الدكتو وزير التموين . • تضمن رصيد الهيئه العديد من المبالغ المتوقفه من المنظومات السابقه وذلك علي النحو التالي: • نحو ١٠٩,٢٧٢ مليون جنيه مستحق للشركه عن المنظومه أ والاقماح المطحونه ٨٢٪ بمطابقه ٢٠١٨/٦/٣٠ (بعد قيام الهيئه بتسويه ٢٠ مليون جنيه بمطابقه ٢٠٢٢/٦ من رصيد الاقماح المطحونه ٨٢٪ مدعم) • نحو ٧٧,١٤٧ مليون جنيه مستحق للهيئه منظومه (ج) . يتعين دراسه جميع ماسبق واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه تلك لدراسه من نتائج .
رد الشركة	سوف يتم تلافي ما تم ذكره من ملاحظات و اثباتها عند اجراء المطابقة الربع سنوية مع هيئة السلع .
ملاحظة الجهاز (٣٣)	سبق الاشاره بتقاريرنا السابقة الي تضمين حساب دائنو شراء اصول نحو ٢٢٣ الف حنيه باسم شركه طيبه (لتوريد كاميرات مر اقبه لمو اقع الشركه) والصادر بشأنها مو افقه مجلس الاداره بالاجماع في ديسمبر/٢٠١٧ بفسخ التعاقد معها لاخلالها بشروط التوريد مع مصادره التأمين النهائي وكافه المستحقات وشطبها من سجل الموردين (تم مصادره التأمين وقدره نحو ٢٠٦ الف جنيه في يناير/٢٠١٨) . يتعين الدراسه واجراء التسويات اللازمة .
رد الشركة	الشركة بصدد الاتفاق مع شركة طيبه وسوف يتم اللازم فور إتمام الاتفاق .
ملاحظة الجهاز (٣٤)	تضمن حساب الأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ المبالغ الآتية : • ما زال الحساب يتضمن نحو ٨,٦ مليون جنيه تمثل الباقى من القيمة التقديرية لضريبة المبيعات (علي تكلفة الطحن منظومة ٢٠١٣ ، ٢٠١٤) والتي لم تسدد حتي تاريخه . يتعين بحث ما سبق مع سداد المبالغ المعلاة لمصلحة الضر ائب حتي لاتتعرض الشركة لغرامات عدم السداد.
رد الشركة	سوف يتم السداد وفق الاتفاق النهائي مع مصلحة الضر ائب وفى ضوء السيولة المتوفرة .
ملاحظة الجهاز (٣٥)	ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن الارصدة المتوقفة بعضها من قبل تطبيق القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢,٩٥٤ مليون جنيه نكرر توصيتنا بضرورة بحث ودراسة كافة الأرصدة الدائنة المتوقفة مع توريد ما ينطبق عليه نص المادة (١٤٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ - والخاص بضريبة الدخل- إلي وزارة المالية .

رد الشركة	جارى دراسة ما جاء بالملحوظة وعمل اللازم بهذا الشأن علما بأن مبلغى ١,٧٧٩ مليون جنيه ، ٦٢٤ ألف جنيه لا يتم التصرف فيهما إلا بقرار من السيد رئيس مجلس الوزراء .
ملاحظة الجهاز (٣٦)	ظهر رصيد حسابات دائنة ومدينة للمصالح والهيئات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٣,٣٩٧ مليون جنيه تبين بشانة مايلى :- – تضمن الحساب رصيد الهيئة العامة للتأمينات الأجتماعية بنحو ٣,٠٣٢ مليون جنيه (إشتراكات) ولم ترد شهادات أو مصادقات او اجراء مطابقات عنه للتحقق من صحته. يتعين إتخاذ اللازم نحو الحصول على الشهادات المؤيدة لهذا الرصيد .
رد الشركة	يتم سداد الاشتراكات بصفة منتظمة منعا للغرامات وسيتم مو افاة السيد مر اقب الحسابات بالشهادة المطلوبة .
ملاحظة الجهاز (٣٧)	تضمن الحساب نحو ١٥,٤٩ مليون جنيه بحساب ضريبة القيمة المضافة لوحظ بشأنه ما يلى :-. • نحو ١٠,٨٦٢ مليون جنيه (ضريبه علي عمولة التسويق غير مسددة)الأمر الذي يعرض الشركة لغرامة عدم السداد في المواعيد القانونية والتي تبلغ نصف في المائة عن كل أسبوع تأخير والتي قد تصل إلي مبلغ نحو ٣,٤٨٨ مليون جنية حتي ٢٠٢٢/٦/٣٠ بيانها كما يلي: • ٧,٣٦٩ مليون جنيه عن عام ٢٠١٩ . • ٢,٨٩٨ مليون جنيه عن عام ٢٠٢٠ . يتعين سداد المبالغ المذكورة حتي لا تتعرض الشركة لمثل هذة الغرامات..
رد الشركة	تم سداد الضريبة عن عمولة تسويق ٢٠٢١ وجارى سداد الضريبة عن عام ٢٠٢٢ والاعوام السابقة تحت الدراسة .
ملاحظة الجهاز (٣٨)	بلغت الفروق الضريبية بين الشركة ومصلحة الضرائب والتي تم الأتفاق عليها عن أعوام ٢٠١٦/٢٠١٧,٢٠١٧/٢٠١٨ والخاصة بضريبة القيمة المضافة نحو ٣٨,٨٢٣ مليون جنيه تبين بشأنها ما يلى : • عدم تحميل الشركة لحساب الخسائر المرحلة مبلغ نحو ٣٠,٢ مليون جنية مقابل تعليتها لحساب مصلحة ضرائب القيمة المضافة عن تلك الأعوام حيث وردت المطالبة من مصلحة الضرائب (ضريبة القيمة المضافة) بفروق نهائية بلغت نحو ٣٨,٨٢٣ مليون جنية ومدرج بشانها نحو ٨,٦ مليون جنية بالأرصدة الدائنة. • وقد صدر قرار لجنة الطعن برقم ١١٣ لسنة ٢٠٢٠ في ٢٠٢٢/٥/٢٤ بأحقية المصلحة في المبلغ المذكور عن تلك الأعوام ووردت مطالبة للشركة بالمبلغ في ٦/٢٣/ ٢٠٢٢ وضرورة سدادة حتى لا يتم أتخاذ الأجراءات القانونية للتحصيل. • وقد صدر قرار مجلس الأدارة رقم ١٣/١٣ فى ٢٠٢٢/٧/٣١ بالمو افقة علي ماتم عرضة من السيد العضو المنتدب للشؤون المالية والأدارية بالمذكرة المقيدة برقم ٩٩ في ٢٠٢٢/٧/٣١ والخاصة بجدولة قيمة الضرائب المتعلقة بتكلفة الطحن والبالغة نحو ٣٨,٨ مليون جنية بو اقع ١,٦٥٠ مليون جنية شهريا اعتبارا من ٢٠٢٢/٨/١ بشيك مقبول الدفع ولحين نهاية المديونية وذلك طبقا لمحضر التفاوض مع المركز الضريبي لكبار الممولين. • وقيام الشركة بسداد القسط الاول بطلب صرف نقدية رقم ٧٢٦٩٥ في ٢٠٢٢/٨/٦ بمبلغ ١,٦٥٠ مليون جنية .

	ويتصل بما سبق ووفقا لقرارلجنة الطعن السابق والذى أشارت فية أن المبلغ المذكوربخلاف الضريبة الأضافية والتي تحسب عند السداد والبالغة نصف عن كل أسبوع تأخيروالتي قد تصل لنحو ٤٠ مليون جنية أخري. يتعين التصويب وتسوية المبلغ علي الحسابات المختصة وفقا للاتفاق المبرم لما له من اثرهام على نتيجة القو ائم المالية .
رد الشركة	يتم استخدام المخصص المكون لهذا الغرض عند السداد وهناك قضايا مرفوعة على مصلحة الضر ائب بشأن هذه المبالغ وجارى سداد أقساط الجدولة ، وسوف يتم تدعيم المخصصات كلما سمحت ظروف الشركة .
ملاحظة الجهاز (٣٩)	تضمن الحساب حركة مدينة للمصالح والهيئات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو٨,٧٩٧ مليون جنيه تبين يشانها مايلى :- • تسوية ما فيمته نحو١,٨٠٣ مليون جنيه فروق ضريبة المرتبات المستحقة على الشركة عن سنوات ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٧ والمسددة فى ٢٠٢٢/٣/٢٤ للمصلحة على حساب مصلحة ضر ائب الدخل (مدينة) وذلك لاستقطاعه من العاملين حالى وجودهم بالخدمة على اقساط نتيجة خسارة الشركة للقضية عن عام ٢٠١٧ وتحميل باقى القيمة على حساب الخسائر المرحلة ولم يتبين لنا قيمة الجزء الذى تتحمله الشركة . يتعين تحديد القيمة التى ستتحملها الشركة وتحميلها على حساب خسائر مرحلة .
رد الشركة	سيتم اتخاذ اللازم فور صدور قرار مجلس الادارة بتحديد النسبة التى ستتحملها الشركة وما يتحمله العاملين .
ملاحظة الجهاز (٤٠)	• نحو٥٨٧ ألف جنية تمثل مبالغ مسددة للمصلحة عن اعوام ٢٠١٠/٢٠١١. • نحو ٥,٩١٠ ضر ائب مسددة نظام الخصم والأضافة والمخصومة من المنبع من الشركة.ولم ترد شهادات عنها . • نحو٧٨٩ الف جنيه تمثل تعديل الضريبه الاضافيه ٥٪ عن عام ٢٠١٤ حيث انها من التكاليف واجبه الخصم . يتعين متابعة المديونية وخصمها عند التسوية مع المصلحة ومو افاتنا بالشهادات المطلوبة.
رد الشركة	جارى متابعة المديونية وسيتم خصمها عند التسوية مع المصلحة عن هذه السنوات .
ملاحظة الجهاز (٤١)	ادراج مبلغ نحو ١٠ مليون جنيه تم تحميلها بحساب الأجور في ٢٠٢٢/٦/٣٠ تحت مسمى مكافأة شاملة ، ١,٨٢٥ مليون جنيه تم تحميلها بحساب تأمينات إجتماعية . قيام الشركة بصرف نحو٦,٢ مليون جنيه،(على حساب الارصده المدينه تحت مسمي سلفه٢ شهر من تحت حساب الارباح وفقا لقرار مجلس الإدارة رقم ٢٥/١٣ في ٢٠٢٢/٦/٢٦ بالرغم من وجود خسائر مرحلة . يتعين العرض على الجمعية العامة للشركة لأعمال شأنها .
رد الشركة	سوف يتم العرض على الجمعية العامة للشركة لاعمال شأنها .
ملاحظة الجهاز (٤٢)	تحميل الاجوربنحو٦٨٨ الف جنيه قيمه مكافأه مجلس اداره الشركه (بخلاف حساب التوزيع) والمقرره بمعرفه الجمعيه العامه للشركه والمنعقده في ٢٠٢١/١٠/٢٧ علي الرغم من تحفظنا علي ذلك بان يكون الصرف طبقا للقو انين واللو ائح الصادره في هذ الشأن. ظهرت الرو اتب المقطوعة وبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الادارة بقائمة الدخل حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بمبلغ

	١,٤٨٥ مليون جنيه تلاحظ بشأنها مايلى:- • يمثل بند المكافأت مكافأة العضوية المقررة لأعضاء مجلس الإدارة من الجمعية العامة • يتم صرف بدل الإنتقال لجلسات مجلس الإدارة مع إستخدام السيارة للأعضاء التنفيذين فقط طبقا لقرارات الجمعيات العامة . • تتضمن قرارات الجمعيات العامة بعض المزايا للأعضاء التنفيذيين كالعلاج والخدمات الإجتماعية . • يتم صرف الرواتب المقطوعة وبدلات حضور جلسات مجلس الإدارة لكافة الأعضاء بصفة شخصية وكذلك مكافأة الأرباح فيتم صرفها لبعض أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين (ممثلى الشركة القابضة). • لا يتم خصم أية ضرائب أورسوم عن كافة المبالغ المنصرفة حيث تتحمل الشركة ضرائب الرواتب المقطوعة. يتعين مراعاة احكام القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الشأن .
رد الشركة	يتم الصرف في ضوء قرارت الجمعية العامة المنظمة وكذلك مراعاة القانون واللوائح والاحكام القضائية في كل ما يتم صرفه لاعضاء مجلس الإدارة .
ملاحظة الجهاز (٤٣)	درجت الشركة على تضمين حساب أيرادات النشاط الجارى من عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وحتي تاريخة قيمة صافى ما تتقاضاة عن مقابل تعبئة أجولة النخالة لوحظ بشأنة مايلى: • خصم جزء من الأيراد مقابل الأجولة المستخدمة وخصم ضريبة المبيعات المسددة للموردين بأقرار ضريبة المبيعات ضرائب مخصومة دون أدراج ما يقابلها من ضرائب دائنة على الأيرادات المخصومة. • تعلية المتبقي ايرادات دون خصم ضريبة المبيعات الواجبة .قيام المصلحة بعدم الأعتراف بصحة المعالجة عن أعوام ٢٠١٦/٢٠١٧,٢٠١٧/٢٠١٨ وطعن الشركة عل القرار الأمرالذى انتهى برفض الأعتراض وصدور قرار لجنة الطعن رقم ١٣/١٣ في ٢٠٢٢/٧/٣١ بتحميل الشركة ضريبة القيمة المضافة عن تلك الأعوام بمبلغ نحو ٢,٠١٠ مليون جنية . • الأمر الذى يتعين معة حصر الضريبة الواجبة والبالغة نحو ٤,٦٧٠ مليون جنية على تلك الأيرادات من ٢٠١٨/٢٠١٩ وحتي ٢٠٢٠/٢٠٢١ والتي بلغت نحو ٣٣,٣٦١ مليون جنية وتسويتها عل حساب خسائر مرحلة. • حصر الضريبة الواجبة عل ايراد فوارغ النخالة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ والتي تبلغ نحو ١,٣٩٥ مليون جنية وخصمها من الأيرادات المعلاة والبالغة نحو ٩,٩٥٤ مليون جنية وتعليتها بحساب ضرائب القيمة المضافة . يتعين أجراء التصويب المطلوب وخصم المبلغ من أيرادات الشركة وتعليتة لمصلحة الضرائب فضلا عن وتحميل حساب خسائر مرحلة بخسائر السنوات السابقة والأفادة.
رد الشركة	سيتم اتخاذ اللازم فور الانتهاء من اجراءات لجنة الطعن علما انه تم تدعيم المخصصات بمبلغ ٢ مليون جنيه وسوف يتم التدعيم كلما سمحت ظروف الشركة .
ملاحظة الجهاز (٤٤)	قيام الشركة بتسوق كمية ١٢٩,٠١٨ طن أقماح حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وأدراج مبلغ نحو ١٩,٥١٢ مليون جنية كعمولة تسويق للأقماح وتحمل كامل ضريبة المبيعات والبالغة ٢,٧٣٢ مليون جنية عن تلك الكميات بالرغم من قيام الشركة بمشاركة العديد من تجار الأقماح لتلك العمولة حيث تحملت الشركة مبلغ نحو ٧,٧٤٥ مليون جنية

	كحافز توريد ودون تحميل التجار بنصيبهم من تلك الضريبة.والبالغ نحو٦٢٢ ألف جنية. يتعين ضرورة تحميل تجار الاقماح بنصيبهم من الضريبة والذى يعتبر ايراد بالنسبة للشركة حرصا على أموالها.
رد الشركة	الشركة داخل محافظة القاهرة الغير منتجة للقمح وبالتالي فهى مضطرة لتحمل ذلك .
ملاحظة الجهاز (٤٥)	عدم تشكيل لجنه اداريه معاونه من العاملين بالمخالفه للمواد ارقام ٣٨،٣٧،٣٦،٣٥ من النظام الاساسي للشركه يتعين الالتزام باحكام النظام الاساسي للشركه
رد الشركة	جارى الدراسة لعمل اللازم .
ملاحظة الجهاز (٤٦)	اسفرت مراجعة نظام التكاليف و قو ائم تكاليف الأنشطة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن الملاحظات الاتية : عدم تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يتناسب مع التعديلات التي تمت علي أنشطتها المختلفة في ضوء الآتي: ▪ لم تقم الشركة بإعداد نظام تكاليف متكامل لبعض الأنشطة الجديدة بها مثل بناء وبيع وتأجير العقارات يحدد به بنود التكاليف وأسس التوزيع والإيرادات للوصول إلي الربحية الفعلية لتلك الأنشطة. ▪ عدم وجود معدلات معيارية لقياس الأداء بمطاحن وقطاع الحركة والنقل, مما أدي إلي افتقاد عنصر مهم من عناصر الرقابة علي أعمالها. يتعين تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يتناسب مع التعديلات التي تمت علي أنشطتها المختلفة و ايجاد معدلات معيارية لقياس الأداء بمطاحن وقطاع الحركة والنقل, لإحكام الرقابة علي أعمالها واظهار قو ائم نتائج اعمال الانشطة على النحو الصحيح . تضمنت تكلفة الإنتاج جزء من المصروفات الإدارية مما له الأثر على تضخيم تكلفة الإنتاج ومما يترتب على ذلك من آثار بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ نحو ٢٦,٧٠١ مليون جنية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ تتمثل فى ١١,٢١٣ مليون جنيه الأجور. ونحو ١٥,٤٨٨ مليون جنية (خدمات مشتراة و ايجار عقارات وضر ائب غير مباشرة وعقارية) يتعين ضرورة استبعاد المصروفات الإدارية حتى تعبر تكلفة الانتاج عن حقيقة التكلفة . أستبعاد الشركة ما قيمتة نحو ٢٧,٣٣٠ مليون جنية (تكاليف إدارية والتسويقية)من أنشطة مخبوزات وصناعة المكرونة والتخزين والنقل الثقيل وأضافتها لتكلفة المطاحن حيث لم تلتزم الشركة بأتباع معيار الأجر الشامل (المتخذ أساسا فى التوزيع بين الأنشطة) وهو الأمر الذى يؤدى إلى عدم وجود أسس ثابتة لتوزيع التكاليف الإدارية والتسويقية بين أنشطة الشركة المختلفة ويؤدى إلى ظهور نتيجة الأنشطة على غير حقيقتها وعدم التمكن من الحكم على صحتها من مكسب وخسارة في ظل تعدد وتنوع أنشطة الشركة (طحن ومكرونة ومخبوزات) حيث يتم تعديل تلك الأسس دوريا فضلا عن عدم الألتزام بأساس التوزيع يتعين ضرورة وضع أسس ثابتة لتوزيع التكاليف على أنشطة الشركة المختلفة حتى يمكن الحكم بشكل سليم على نتائج تلك الانشطة.
رد الشركة	سوف يراعى ذلك .

ملاحظة الجهاز (٤٧)	**قيام إدارة التكاليف بألغاء مركز خدمات الأنتاج ودمجة مع مركز الأنتاج كوحدة واحدة بالقوائم المالية الأمر الذى يؤثر على صحة التكلفة وتوزيعها على الانشطة المختلفة .** **يتعين فصل مركزى الأنتاج والخدمات عن بعضهما .**
رد الشركة	**يرجع ذلك لوجود نشاط واحد بالشركة (مصنع المكرونة) يتم تحميل مركز الخدمة عليه كاملا .**
ملاحظة الجهاز (٤٨)	**أسفر فحص الآثار البيئية وسلبياتها عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقا للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ من حيث الآتي :** **- ما زال نظام التكاليف المطبق بالشركة لا يتضمن التكاليف البيئية وأسس تبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف جارية مباشرة وغير مباشرة طبقا لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩.** **- أسفرت مراجعة ومتابعة أعمال البيئية والأمن الصناعي , وذلك من خلال القوانين الصادرة في هذا الشان ووفق المتابعة الميدانية لبعض المطاحن وموقع الشركة عن وجود بعض الملاحظات نوجز أهمها فيما يلي :** **▪ عدم وجود أجهزة قياس بيئية وقياس الضوضاء بمطاحن الشركة كما لم تقم الشركة باجراء قياسات بيئية منذ شهر مارس ٢٠١٩ بمعرفة المركز القومى للبحوث والتى أظهرت انخفاض متوسط شدة الاستضاءة ببعض الأماكن عن الحد المسموح به .** **▪ عدم كفاية اللوحات الارشادية بمعظم مطاحن الشركة .** **▪ عدم استخدام العاملين لاجهزة الوقاية الشخصية مثل : (الكمامات وسدادات الاذن والنظارات الواقية) والملابس المخصصة للعمل بجميع مطاحن الشركة .** **▪ وجود كسر في زجاج شبابيك عنابر الطحن ببعض مطاحن الشركة مما يتسبب فى دخول الاتربة والغبار الى داخل المطحن .** **▪ عدم وجود مراوح شفط أتربة علي النقر الخارجية الأمر الذي يؤدي الي تصاعد الاتربة عند تفريغ الأقماح فضلا عن عدم الاهتمام بنظافة النقرة حيث تلاحظ وجود كميات كبيرة من الأتربة عليها وذلك بمعظم مطاحن الشركة .** **▪ عدم وجود أجهزة الاطفاء الذاتي بمخازن الفوارغ ، قطع الغيار بمعظم مطاحن الشركة .** **▪ وجود كميات كبيرة من المخلفات والاتربة وكنسات الطحن خلف بعض المطاحن ومن أمثلة ذلك (مطاحن الصفا والكوثر والهدى) .** **يتعين تلافي أوجه القصور في الاشتراطات البيئية والأمن الصناعي السابق ذكرها وفقا للقوانين المنظمة في هذا الشأن .**
رد الشركة	**تم تلافى الكثير من الملاحظات والتنبيه مشددا بمراعاة ما جاء بالملاحظة .**
ملاحظة الجهاز (٤٩)	**وجود بعض أوجه القصور فى الرقابة الداخلية على مخلفات وبيانات الانتاج والمنافذ والمعارض والتسهيلات الائتمانية والسابق ابلاغ تفاصيلها للشركة فى تقاريرنا الدورية خلال العام ويتمثل اهمها فيما يلى :** **• تم تضمين ايرادات النشاط مبلغ نحو ١٨,٣ مليون جنيه قيمة مخلفات انتاج تمثل مخلفات انتاج مطاحن ٨٢٪ وقد لوحظ الضعف الشديد فى الرقابة علي كميات وقيم تلك المخلفات الأمر الذى يؤدى**

	لصعوبة الحكم على صحتها حيث بلغت الفروق بين الكميات المطحونة من الأقماح بالشركة٢٤ قيراط ومختلف الدرجات والتى تتمثل فى مخلفات الطحن عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتى بلغت نحو١٣٣٨٥ طن وبمقارنتها بأجمالى مخلفات الطحن المباعة خلال نفس المدة والتى بلغت نحو ١٦٠٧٤ طن مخلفات تبين وجود كميات مباعة بالزيادة بكمية٢٦٨٩ طن بنسبة زيادة بلغت نحو ٢٠٪ . عدم دقة وسلامة بيانات الإنتاج اليومية بمطاحن الشركة حيث يتم تحديد كمية الأقماح المنصرفة للطحن بناء على المنتجات المعبأة فعليا فقط من الإنتاج التام دون الأخذ في الاعتباركميات الإنتاج فى صوامع المنتجات الداخلية الامر الذى ترتب عليه ضعف اعمال الرقابة علي مدخلات (القمح) ومخرجات (دقيق - نخالة) لجميع مطاحن الشركة تسجيل بضائع الشركة وكذلك البضائع المشتراة بغرض البيع المسلمة للمنافذ والمعارض كمبيعات بمجرد تسليمها للمنفذ وليس بالبيع الفعلى كما لا يتم عمل قيود مبيعات لأي تغيرات سعرية بالمعرض خلال العام فضلا عن القصورفي أعمال الجرد على المنافذ عند التعديلات السعرية - بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو ٤٠ الف جنيه حيث استخدمت الشركة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٧٠,١١٥ مليون جنيه لشراء اقماح (تحملت عنه الشركة فائدة بمبلغ ١,٤١٦ مليون ، وقد تبين وجود اوجه قصورفى التعاقدات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية الامر الذى يصعب معه متابعة ورقابة ومراجعة تلك المعاملات مع كشوف حساب البنوك . يتعين تفادى أوجة القصورفى نظام الرقابة الداخليةوالالتزام بما تقضى به معايير المحاسبة والمراجعة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة .
رد الشركة	تم التنبيه بمراعاة ذلك .
ملاحظة الجهاز (٥٠)	• لم تفصح الشركة الإفصاح الكافى عن اثارتطبيق التعديلات على معايير المحاسبة المصرية والصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٣ مايو ٢٠٢٠ والخاصة بمعيار المحاسبة رقم (٤٨) بشأن الإيراد من العقود مع العملاء وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل ، و التزام الشركات بالافصاح الكافى خلال القوائم المالية الدورية عن الآثار المحاسبية لتطبيق تلك التعديلات (إن وجدت) والتى تم العمل بها بداية من ٢٠٢٠/١/١ للشركات التى تبدأ سنتها المالية في ٢٠٢١/١/١ وتطبق على الشركة بداية من ٢٠٢١/٧/١ . • لم تتضمن الإيضاحات الأصول المهلكة دفتريا وما زالت تعمل .
رد الشركة	- بالنسبة للمعايير المحاسبة الجديدة تم الافصاح عنها بالايضاحات المتممة .

والله ولى التوفيق""

الرئيس التنفيذى

" دكتور/أحمد العيسوى"